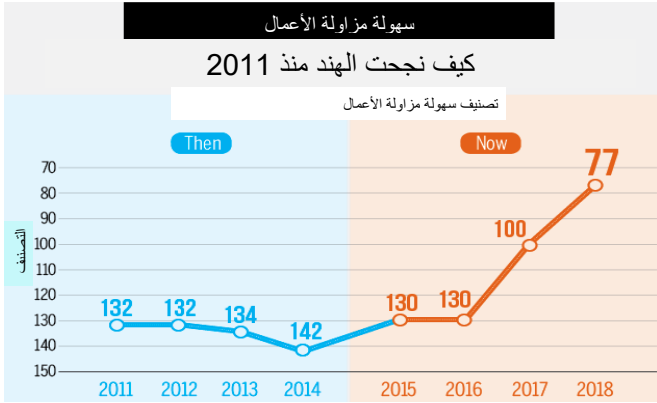


أبرز التحديثات



الهند تفكر 23 مركزاً لتحل المرتبة رقم 77 ضمن مؤشر ممارسة الأعمال التابع للبنك الدولي، حيث سجلت الدولة أعلى مرتبة بين دول جنوب آسيا من خلال تقدم ست إصلاحات لتجد نفسها من بين أفضل عشرة دولة تدخل تحسينات للعام الثاني على التوالي. وكان أهم تحسين يتعلق بتسهيل بدء الأعمال والتعامل مع تصاريح الإنشاءات وتسهيل التجارة السريعة العابرة للحدود. وجدير بالذكر أن التعامل مع تصاريح الإنشاءات زاد إلى 52 من 181 العام الماضي، حيث عملت الهند على تسهيل الحصول على تصاريح البناء وتحسين مراقبة جودة المباني من خلال تقديم قدرة العشر سنوات والتأمين. وهذا التصنيف المرتفع سيحسن المشاعر تجاه حكومة رئيس الوزراء ناريندا مودي قبل الانتخابات العامة. (المصدر: بروميرج كوينت)

صندوق النقد الدولي يتوقع تحقيق معدل نمو 7.3% للهند في 2018 و7.4% في 2019، والذي يعكس النهوض الاقتصادي بعد سحب تداول العملة القديمة وإصلاح ضريبة البضائع والخدمات، حيث اشتد عود الاستثمار والاستهلاك الخاص. وإذا صحت التوقعات، فسوف توسم الهند بأنها صاحبة أسرع اقتصاد رئيسي في العام، متخطية الصين بأكثر من 0.7 في المائة نقطة في 2018 و1.2 في المائة نقطة للنمو المتوقع في 2019. (المصدر: بروميرج كوينت)

بنك الاحتياطي المركزي الهندي سيجري عملية سوق مفتوح ويضخ 40000 عشرة ملايين روبية أو 5.51 مليار دولار في النظام في نوفمبر لتلبية الطلب في موسم الاحتفالات على الأموال من خلال شراء سندات حكومية. توقع البنك الاحتياطي المركزي في السابق أنه سيكون هناك عجز في النظام المالي في النصف الثاني من 2018 - 2019. وسوف يحدد آلياته المختارة لإدارة السيولة المؤقتة والدائمة تبعاً لظروف السيولة المتقلبة. (المصدر: بنك الاحتياطي المركزي الهندي)

تقرير توجهات الاستثمار من الأمم المتحدة يظهر أن التدفقات الداخلية إلى الهند زادت في النصف الأول من 2018 حيث جذبت الدولة 22 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في الوقت الذي انخفضت فيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية بنسبة 41%. انخفضت الاستثمارات المباشرة الأجنبية العالمية بنسبة 41% من 794 مليار دولار إلى 470 دولار في نفس الفترة من عام 2017، نظراً لأن الشركات الأم الأمريكية استعادت المكاسب الأجنبية المتراكمة من الشركات التابعة لها بعد الإصلاحات التي قدمتها إدارة ترامب. وشهدت الدول الناشئة تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قليلاً مقارنة بدول مثل أيرلندا وسويسرا. (المصدر: بروميرج كوينت)

المخطط 1: إقراض البنوك إلى القطاع الخاص (y/y, 3ma %)



المصادر: شركة CEIC، وCapital Economics

سعر الإقراض من البنك الهندي إلى القطاع الخاص يزداد بوتيرة سريعة منذ 2014 في سبتمبر. لقد تقلصت القدرة الفائضة، ما يجعل الظروف ملائمة لانتعاش الاستثمار، ويشير إلى أن المتجه الصاعد للانتعاش سيستمر بشكل إضافي. ويبدو أن الإصلاحات لتطهير القطاع المصرفي، مثل قانون الإفلاس الجديد وحزمة إعادة التمويل، سيكون لها تأثير إيجابي جوهري على الميزانية العمومية، والتي تشكل أساساً قوياً للإقراض. كما أن التعافي في الإقراض المصرفي سيعوض التباطؤ في الإقراض من الشركات المالية الهندية غير التابعة للبنوك (NBFC) والتي ارتفعت تكاليف التمويل الخاصة بها بشدة في الأسابيع الأخيرة بعد أخبار عن وجود عجز دين كبير من مجموعة IL&FS Group. وسوف يساعد قرار الحكومة بتأميم IL&FS Group، في احتواء المخاطر الناشئة عن القطاع المصرفي الظل، إلى جانب إعلان البنك الاحتياطي المركزي أنه سيلغي تراخيص 31 بنك ظل فشل في تلبية المتطلبات القانونية. (المصدر: شركة CEIC وCapital Economics)

معلومات هامة

هذا التقرير لا يمثل عرضاً للأسهم أو الوحدات ولا يمثل كذلك توصية ولا بيان بالأراء ولا إعلان. ولا يمثل التقرير كذلك توقعاً ولا إقراراً بالتغيرات المستقبلية المحتملة في معدلات أو أسعاراً لأي من الأوراق المالية. محتوى البيان السابق بغرض الإعلام فقط دون النظر إلى أهداف أو حالة مالية خاصة أو احتياجات معينة لأي شخص محدد قد يتلقى هذا البيان. يجب على مستخدميه هذه الوثيقة طلب المشورة فيما يخص مدى ملائمة الاستثمار في أي أوراق مالية أو أدوات مالية أو استراتيجيات استثمارية يحتويها هذا المستند. إذا كنت ترغب في معرفة المزيد عن الطرق التي يمكننا مساعدتك من خلالها لتلبية متطلباتك الاستثمارية، يرجى الاتصال بممثل بونيت تراست أوف إنديا للاستثمار أو زيارة www.utifunds.com